

دورها بالرغم من الجرائم التي ارتكبتها ، ففي كثير من الحالات كانت العناصر الاقتصادية التي تشتري تلك الارض تباعها للراسمال اليهودي . وخلال الفترة الممتدة بين ١٩٣٣ و ١٩٣٦ كان ٦٢٤٧ بالمتة من مجموع الارض التي اشتراها الصهاينة اراضي ملاكين متواجدين في فلسطين ، و ١٤٤٩ بالمتة اراضي ملاكين غائبين ، و ٢٢٤٥ بالمتة اراضي فلاحين صغار بينما كانت هذه النسبة ، بين ١٩٢٠ و ١٩٢٢ : ٧٥٤٤ بالمتة اراضي ملاكين غائبين ، و ٢٠٤٨ بالمتة اراضي ملاكين متواجدين و ٣٤٨ بالمتة اراضي فلاحين صغار(٣٢).

ان القوانين التي سنتها حكومة الانتداب قد صممت لخدمة اهداف الاستيطان اليهودي ، ورغم انه من حيث الشكل حاولت تلك القوانين الابعاد بوجود ضمانات للفلاح ازاء عملية طرده من الارض التي يعمل عليها ، او عدم ارغامه على البيع ، الا ان هذه القوانين لم تحل دون حدوث ذلك ، مثل « حادث وادي الحوارث الذي تبلغ مساحته ٤٠ الف دونم ، وحادث قرية شطة البالغة مساحة اراضيها ١٦ الف دونم وحوادث اخرى كثيرة اخذ فيها اليهود الاراضي وشتتوا شمل المزارعين العرب ، وبسبب ذلك اصبح الخمسون الف يهودي الذين يعيشون في المستعمرات الزراعية يملكون مليوناً و ٢٠٠ الف دونم ، بمعدل ٢٤ دونماً للفرد . اما الفلاحون العرب الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ الف فيملكون مساحة تقل عن ٦ ملايين دونم ، بمعدل ١٢ دونماً للفرد »(٣٤). وقد ظلت — على سبيل المثال — قضية ٨٧٣٠ فلاحاً طردوا من مرج بن عامر (٢٤٠ الف دونم) الذي باعته عائلة سمرسق الاقتصادية البيروتية لليهود معلقة منذ حصول البيع والطرد في ١٩٢١ حتى انتهاء الانتداب في ١٩٤٨(٣٥) « ان كل قطعة ارض يشتريها اليهود تصبح غريبة عن العرب وكأنها اقتطعت من جسم فلسطين ونقلت الى بلاد اخرى » (٣٦). ورغم ان هذا الكلام المؤثر هو لاحد كبار الاقتصاديين الفلسطينيين الذين اسهموا في تزعم الحركة الوطنية الفلسطينية ، فانه هو نفسه الذي يقول « يقول اليهود ان عشرة بالمائة من الاراضي التي ابتاعوها كانت من الفلاحين والبقية من الملاكين الكبار ». وكأنه يجد في هذا القول ما لا يعجبه فيستطرد : « ولكن الحقيقة هي ان ٢٥ بالمائة من الاراضي التي ابتاعوها كانت

من الفلاحين »(٣٧). وهذا الشعور الخجول عند الانتطاعي المذكور له ما يبرره تماماً . فقد بين غرانوت — خبير الاراضي اليهودي — ان ما كسبته ٣ شركات يهودية فقط حتى عام ١٩٣٦ ، (وهو بشكل نصف ما كسبه اليهود حتى ذلك التاريخ) « انها حصلت على ٥٢٤٦ بالمتة منه من كبار اصحاب الارض الغائبين ، و ٢٤٤٦ بالمتة من كبار اصحاب الارض المقيمين ، و ١٣٤٤ بالمتة من الحكومة والكنائس والشركات الاجنبية ، و ٩٤٤ بالمتة من الامراء الفلاحين »(٣٨).

كانت عملية الشراء تخلق طبقة متزايدة الانتساع من الفلاحين المعدمين الذين كانوا يتحولون الى عمال زراعيين موسمين ، ولكنهم كانوا في الغالب يتجهون الى المدن ويضحون بيدا عاملة غير ماهرة ورخيصة ، اذ لم يحدث ان « اخرج فلاح من ارضه وتامن على ارض جديدة ، ولا في حادثة واحدة ، اما التعمير فقد كان قليلاً جداً ، ولم يكن سخياً الا في حالة المختار واعيان القرية ، اما الاكثرية الساحقة فلا »(٣٩). وكان هؤلاء يتوجهون في معظم الحالات الى المدن « ان عمال التنظيفات في يافا اكثرهم من القرى (بربرة وخلفها) ، وشركة السجاير والتبناك العربية في الناصرة تقول بان اكثر عمالها قرويون او من اصل قروي »(٤٠). ان ما يحدث هناك يصعب مفهومهما « فقد سألنا الشركة (المذكورة) عن عدد عمالها فقالت ٢١٠ ، فسألناها كم دفعت لهم اجورا اسبوعية فاجابت ٦٢ جنينها ، فاذا قسمنا المبلغ على ٢١٠ نحصل على رقم ٢٩ قرشاً ونصف وهذا معدل اجرة العامل الاسبوعي »(٤١) (اجرة العاملة اليهودية في ذلك الوقت ، التي تعمل في شركات التبغ كانت تتراوح بين ١٧٠ و ٢٣٠ قرشاً يومياً)(٤٢) وحتى على الصعيد الرسمي ، حين كان القروي العربي المعدم ينزح الى المدينة ويجد عملاً في دائرة حكومية مثل دائرة الاشغال ، فقد كان الفارق في الاجر بينه وبين زميله اليهودي في الدائرة نفسها يتجاوز غالباً الـ ١٠٠ بالمتة (٤٣).

وكانت لجنة جونسون — غرومبي قد قدرت متوسط دخل الفلاح العربي سنوياً (عام ١٩٣٠) بمبلغ ٣١،٣٧ جنينها قبل دفع الضرائب ، ولكن هذا التقرير نفسه اظهر ان الفلاح يدفع ٢٤٨٧ جنينها تسديداً لثلاث ضرائب ، فاذا حذفنا ٨ جنينها سنوية يدفعها كعائدة على دينه السنوي يصبح